

## هيئة الرقابة ومكافحة الفساد

ورقة عمل مقدمة من هيئة الرقابة ومكافحة الفساد

في المملكة العربية السعودية

بشأن المذكرة الشفوية رقم ( CU 2023/225/DTA/CEB/CSS ) وتاريخ ٥ يوليو ٢٠٢٣م الواردة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC). بشأن استبيان «علاقة الفساد بغيره من أشكال الجريمة»

### معلومات التواصل

يرجى تقديم معلومات التواصل، وذلك في حال وجود أسئلة إضافية. علماً أنه سيتم التعامل مع المعلومات المقدمة بسرية تامة.

الدولة: المملكة العربية السعودية

الكيان الحكومي: هيئة الرقابة ومكافحة الفساد



### (أ) فهم علاقة الفساد بغيره من أشكال الجريمة

١. هل أجرت دولتكم أية تحليلات أو تقييمات لتحسين فهم علاقة الفساد بغيره من أشكال الجريمة، بما في ذلك أنماط الجريمة وكيفية استغلال الفساد لتيسير وتمكين الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية وغيرها من الجرائم، أو العكس؟ نعم/لا

٢. إذا كانت الإجابة بـ(نعم)، فيرجى توضيح ما إذا كان يتم إجراء هذه التحليلات من خلال تقييمات رسمية للمخاطر أو أساليب أخرى؟

تقوم هيئة الرقابة ومكافحة الفساد بجمع البيانات والإحصاءات المتعلقة بحالات الفساد وإعداد تقارير بشأنها وبناء لوحة معلومات لتتبع وتحليل الاتجاهات والروابط بين الفساد وغيره من الجرائم.

بالإضافة إلى أن هيئة الرقابة ومكافحة الفساد عضو في اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال والتي شكلت بهدف التنسيق لمكافحة غسل الأموال وعضوية كل من ( وزارة الداخلية، رئاسة أمن الدولة، وزارة الخارجية، وزارة العدل، وزارة المالية، وزارة التجارة، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وزارة الشؤون الإسلامية والدعوى والإرشاد، هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، النيابة العامة، هيئة السوق المالية، البنك المركزي السعودي، رئاسة الاستخبارات العامة، هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، الهيئة العامة للأوقاف)، ومقرها البنك المركزي السعودي. وتتولى اللجنة وضع الخطوات اللازمة لتنفيذ توصيات

## هيئة الرقابة ومكافحة الفساد

مجموعة العمل المالي (الفاتف)، ودراسة جميع الموضوعات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال، كما أعدت اللجنة الأهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وخطة العمل الوطنية لتنفيذها.

كما يتم من خلال عملية التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال تحليل عدد من الجرائم ومنها جرائم الفساد كأحد التهديدات المحتملة لمخاطر غسل الأموال، حيث يقر التقييم الوطني للمخاطر بغسل عائدات جرائم الفساد والجرائم الاقتصادية، وكما ينظر التقييم فيما يتعلق بجرائم الفساد في كيفية قيام السلطات بالتحقيق في غسل عائدات الفساد وأنشطتها لتحديد واستعادة تلك الأصول، وبشارك في إعداد التقييم الوطني للمخاطر ممثلين من الجهات الحكومية ذات علاقة تتمثل في جهات إنفاذ القانون والجهات الاشرافية وجهات التحقيق والادعاء والقضاء.

٢. يرجى ذكر الأنماط الرئيسية للجرائم الأخرى التي ترتبط بالفساد في دولتكم.

- الاتجار بالمخدرات
- غسل الأموال
- الاتجار بالبشر
- تهريب المهاجرين
- الاتجار بالأسلحة النارية
- الجرائم التي تؤثر على البيئة
- الاتجار بالممتلكات الثقافية
- الجرائم الإلكترونية
- الإرهاب
- أشكال أخرى من الجريمة الاقتصادية أو الجريمة المنظمة أو غيرها من الجرائم التي لها صلة بالفساد. (يرجى ذكرها)

٣. يرجى ذكر أمثلة على الفساد المرتبط بهذه الجرائم الأخرى.

- قيام موظف عام بصفته عسكري في إحدى القطاعات العسكرية بإعطاء مبلغ مالي لموظف عام (عسكري) في ذات القطاع مقابل الاخلال بواجبات وظيفته من خلال قيامه في تهريب عدد من الأشخاص بحوزتهم (السجائر ومادة التبناك) والسماح لهم بالدخول إلى الأراضي السعودية أثناء فترة تسلمه العمل.
- إدانة كاتب عدل سابق بجريمة الرشوة واستغلال النفوذ الوظيفي والتفريط بالأموال العامة والتزوير وغسل الأموال لإصداره صكوك لأراضي بطريقة غير نظامية.

يرجى توضيح ما إذا كان لدى دولتكم أو سبق أن كان لدى دولتكم أي من الحالات التالية:

## هيئة الرقابة ومكافحة الفساد

- الفساد عنصرًا لتمكين الجريمة:

أ. حالات أقدم فيها موظفون عموميون على استغلال نفوذهم الوظيفي لتيسير نشاط إجرامي أو لحماية أفراد أو كيانات إجرامية معيّنة - أو سعيًا لنيل دعمهم - وذلك على سبيل المثال من خلال تقديم التمويل أو الحماية لهم أو للحصول على الموارد العامة والسيطرة عليها.

فضلاً أنظر إجابة السؤال رقم (٣).

ب. حالات استخدم فيها الفساد لتيسير أشكال أخرى من الجرائم، مثل الاتجار بالبشر أو المتاجرة غير المشروعة أو تهريب المخدرات عبر الحدود. وهل اشتملت أي من هذه الحالات - على سبيل المثال - على التالي؟

- إصدار التصاريح، أو التراخيص، أو التأشيرات، أو الوثائق الخاصة بالمعابر الحدودية
- شراء أسلحة نارية
- رشوة موظفي الحدود
- تزوير البيانات في السجلات العامة
- أخرى

- قيام موظف عام بصفته عسكري في إحدى القطاعات العسكرية بأخذ مبلغ مالي من أحد المهربين مقابل الإخلال بواجبات وظيفته في السماح للراشي بالدخول إلى الأراضي السعودية.

- قيام موظف عام بصفته قنصل في سفارة المملكة في إحدى الدول المضيضة بالتعاون مع نائبه بتسجيل إجراءات استخراج تأشيرات عمل لمواطني البلد المضيف مقابل مبلغ مالي يتم استلامه من الراشي في أحد الفنادق في البلد المضيف، وذلك ليقوم الراشي بالمتاجرة بالتأشيرات.

ج. حالات ارتكب فيها الفساد في المشتريات العامة لخدمة مصالح موظفين عموميين وشركائهم. أو حالات أقدم فيها موظفون على منح شركائهم إمكانية الوصول إلى العقود والمناقصات في القضايا التي تشتمل على جرائم أخرى.

قيام موظف عام بإحدى الوزارات وبصفته مدير عام إدارة أحد الأقسام وعضو في اللجنة الفنية بالوزارة باستغلال العقود الحكومية لمصلحة شخصية بقصد الانتفاع بأوامر الصرف شخصيًا، وذلك من خلال قيامه بإرسال بريد الكتروني إلى الموظف المختص للشركة المتعاقدة مع الوزارة يطلب فيه إصدار أمر الشراء للبند (الذي سينفذ في إدارته وتحت إشرافه) بقيمة (٣,١٠٥,٨٦٧) ريال، ليتم تنفيذه من قبل شركة أخرى (تعود ملكيتها لخال الموظف العام)، وبناء على البريد الإلكتروني قامت الشركة المتعاقدة مع الوزارة بإبرام عقد من الباطن مع الشركة التي تعود ملكيتها لخال الموظف العام، وقيام الموظف العام بتزوير شهادات الانجاز والاستيلاء مع باقي الشركاء على قيمة البند المشار له.

## هيئة الرقابة ومكافحة الفساد

د. حالات حال فيها الفساد المشتمل على موظفين عموميين أو أفراد في القطاع الخاص دون حماية ضحايا الجريمة والفساد.

لا يوجد معلومات في هذا الشأن.

- الفساد والجريمة المرتبطان بالمحسوبية السياسية:

أ. أفراد وكيانات الإجرامية يحاولون استخدام الفساد للوصول إلى القيادة السياسية أو لكسب

السلطة والنفوذ، وذلك - على سبيل المثال - من خلال:

تمويل الأحزاب السياسية

الاتجار بالنفوذ

أخرى

ب. حالات استخدم فيها الجريمة والفساد لمحاولة التأثير في الانتخابات أو عرقلتها.

لا يوجد معلومات في هذا الشأن.

ج. حالات التورط الجنائي - بما في ذلك من خلال استخدام الفساد - لمحاولة التأثير في

تعيينات الموظفين العموميين لبناء التبعية.

لا يوجد معلومات في هذا الشأن.

- الفساد لإخفاء الجريمة المنظمة وغيرها من الجرائم:

أ. حالات استخدم فيها المجرمون وشركاؤهم العائدات المتأتية من الجريمة والفساد للإثراء الشخصي وإخفاء مصدر الجرائم وغسل الأموال. وتحديداً، حالات إخفاء الملكية سعيًا لتسهيل الفساد وأشكال الجرائم الأخرى.

- قيام موظف عام بإحدى الوزارات بتسجيل عقارين باسم أخيه لمحاولة إخفاء وتمويه حقيقة أنها

رشوة والتي تم منحها من الراشي (رجل أعمال) وذلك مقابل دعوى نظرها الموظف والمقامة من

(رجل الأعمال) بإرجاع صكوك عددها (١٣٠) صك وتم الحكم بإرجاع الصكوك لرجل الأعمال.

ب. حالات استخدم فيها الفساد لعرقله التحقيقات والملاحقات القضائية والأحكام الصادرة بشأن الجريمة

المنظمة وغيرها من الجرائم، مثل الرشوة أو تخصيص الخدمات السياسية وغيرها لمسؤولي إنفاذ القانون

والقضاء. وهل لديكم قضايا فساد ترتبط بالجريمة المنظمة وغيرها لا تتابعها السلطات (أي تغض الطرف

عنها)؟

لا يوجد معلومات في هذا الشأن.

ج. حالات استخدم فيها أفراد وكيانات الفساد والجرائم الأخرى للحصول على الأموال اللازمة لشراء الحماية

من الشرطة. وحالات استخدم فيها الفساد في سلطات إنفاذ القانون لحماية الجريمة المنظمة.

- قيام موظفًا عامًا بصفته عسكري في إحدى القطاعات العسكرية بالإخلال بواجبات وظيفته

وأخذ مبلغ مالي مقابل تسريب معلومات لو افد أجنبي عن وقت خروج الجبهة الأمنية المعنية

## هيئة الرقابة ومكافحة الفساد

بمكافحة جريمة التسول، لكون الوافد يدير مجموعة من الوافدين المتهمين بالتسول مقابل استلام الوافد مبالغ مالية منهم.

د. حالات تعرقل فيها إنفاذ القانون بسبب نقص المعلومات والبيانات وعدم الإبلاغ عن الجرائم المتعلقة بالفساد.

لا يوجد معلومات في هذا الشأن.

٤. هل جمعت دولتكم بيانات أو إحصائيات لمتابعة الاتجاهات المتعلقة بالروابط بين الفساد والجرائم الأخرى المبينة أعلاه في السؤال رقم (٢) وأو تحليلها؟ نعم\لا

فضلاً أنظر إجابة السؤال رقم (١).

أ. هل يتم تحليل هذه البيانات واستخدامها بطريقة منهجية في المنع والتحقيقات أو الملاحقات القضائية - على سبيل المثال؟ نعم\لا

في إطار التعاون بين هيئة الرقابة ومكافحة الفساد ووزارة العدل يتم تزويد الهيئة بصورة من الأحكام القضائية النهائية الصادرة في قضايا الفساد المالي والإداري، وتقوم الهيئة بتحليل بيانات تلك الأحكام واستخراج أبرز المؤشرات والنتائج.

ب. يُرجى وصف أي منهجيات مستخدمة لديكم لتعزيز القياس وتحقيق فهم أفضل للسياقات المختلفة (على سبيل المثال في أوقات السلم أو حالات الطوارئ أو النزاع)، والقطاعات (مثل إنفاذ القانون، وأمن الحدود، والهجرة، والاستخبارات، والأمن، والمشتريات)، بالإضافة إلى أية تقييمات لأخطار الفساد والجريمة المنظمة تأخذ في الاعتبار الروابط بين الفساد والأشكال الأخرى للجريمة.

من المنهجيات المستخدمة لتعزيز القياس وتحقيق فهم أفضل للسياقات المختلفة:

- تحقيق التوازن الصحيح بين منح الجهات الحكومية الموارد الكافية لتمكينها من مواجهة حالات الطوارئ وفرض تدابير كافية لمكافحة الفساد وحماية المال العام.

- استعراض تشريعات مكافحة الفساد بصفة خاصة لإدراج إرشادات جديدة بشأن المعاملات والعمل في حالات الطوارئ.

- توقيع عدد من مذكرات التفاهم و اتفاقيات تبادل البيانات بين هيئة الرقابة ومكافحة الفساد وعدد من الجهات الحكومية، والحرص على تفعيل التقنية الحديثة في الاستفادة من الخدمات المقدمة من تلك الجهات في سبيل تسهيل الوصول إلى المعلومات وتبادل البيانات والخبرات سواء في حالات السلم أو في حالات الطوارئ، ومن ذلك الإدارة العامة للتحريات المالية برئاسة أمن الدولة، والبنك المركزي السعودي.

- استخدام الأدوات الرقمية، ومنها:

▪ استخدام بوابة الكترونية موحدة للمنافسات والمشتريات الحكومية، ويطلق عليها اسم (منصة اعتماد).

## هيئة الرقابة ومكافحة الفساد

- تطوير هيئة الرقابة ومكافحة الفساد منصة إلكترونية بهدف ربط جميع الكيانات الحكومية لتسهيل عملية تحليل التعاملات الحكومية، وتحديد المجالات ذات الخطورة العالية للفساد، بما في ذلك مطالبة جميع الكيانات الحكومية برفع تقارير التدقيق الداخلي الخاصة بها لتعزيز عمليتي التحليل والمتابعة.
- تطوير هيئة الرقابة ومكافحة الفساد منصة رقمية مزودة بنظام "الرؤية الحمراء" لمراجعة المناقصات الخاصة بالعقود العامة، وتطوير المؤشرات الرئيسية، والتي يتم فحصها على نحو منتظم بحثاً عن مخاطر الفساد المحتملة في العقود.
- استخدام الإحصاءات المالية الحكومية (GFS)، سعياً إلى تحقيق حوكمة رقمية متقدمة لتسهيل عملية تبادل المعلومات، وبناء قاعدة بيانات مالية على مستوى الدولة، وتوفير بيانات دقيقة تخدم القائمين على عملية صنع القرار في الدولة. كما تتم متابعة عملية نفقات الموازنة العامة بعد تعميم بنود الموازنة العامة باستخدام النظم التكنولوجية الحديثة، والنظم المحاسبية، وذلك خلال السنة المالية. وبالإضافة إلى ذلك، في حالة حدوث أي انتهاك أو عدم امتثال للمبادئ المنصوص عليها في بنود الميزانية؛ فيتم محاسبة المخالفين من خلال الأجهزة المعنية

٥. هل جمعت دولتكم بيانات أو إحصائيات لمتابعة الاتجاهات المتعلقة بالتعاون الدولي في هذا الصدد وأو تحليلها؟ نعم / لا

- أ. يُرجى مشاركة أي نتائج مُستقاة بشأن أفضل الممارسات وأبرز التحديات في مجال التعاون الدولي في مكافحة الفساد المرتبط بأشكال أخرى من الجريمة وتوضيحها.
- لا شك أن التعاون الدولي ضروري في مكافحة الفساد المرتبط بأشكال أخرى من الجريمة، ولذلك من الممارسات الجيدة تعزيز التعاون الدولي الرسمي وغير الرسمي لضمان إمكانية التحقيق في قضايا الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود ومقاضاة مرتكبيها بشكل سريع وفعال، وبما في ذلك تلك التي تنطوي على استرداد عائدات الجريمة. بالإضافة إلى أن التعاون الدولي يحقق فرصاً جيدة في تشجيع التدريب وبناء القدرات لضمان قيام الجهات العامة والخاصة ببذل العناية الواجبة في منع الفساد ومكافحته.
٦. هل اتخذت دولتكم أي خطوات على الأصعدة الوطنية أو الإقليمية أو المحلية لتحسين فهم الروابط بين الفساد والجرائم الأخرى ودراستها، مثل البحث الجنائي أو التدريب أو زيادة مستوى الوعي؟ نعم / لا

أ. إذا كانت الإجابة "نعم"، يُرجى التوضيح مع ذكر أمثلة.

انطلاقاً من أهداف واختصاصات الهيئة في "تنظيم المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية حول الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد". تقوم هيئة الرقابة ومكافحة الفساد بدورها في التوعية والتدريب من خلال تنظيم ورش عمل وبرامج تدريبية لضمان حصول المسؤولين المعنيين في السلطات المعنية بإنفاذ القانون على الأدوات والخبرة لتحليل البيانات والمعلومات بشكل مستمر، حيث تقوم هيئة الرقابة ومكافحة الفساد بعقد ورش العمل والبرامج التوعوية والتدريبية بمشاركة وحضور منسوبي جهات إنفاذ

## هيئة الرقابة ومكافحة الفساد

القانون والجهات الحكومية بهدف تطوير إجراءات التحقيقات والملاحقات القضائية في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال. وتركز الجهود المبذولة مؤخرًا على بناء القدرات والتدريب بشأن التحقيقات المالية الموازية التي تجربها هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة) بشأن تعقب الموجودات ومصادرتها.

كما يتم عقد برامج تدريبية وذلك بالشراكة مع منظمات بارزة مثل مجموعة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٧. ما هي جوانب الفساد من حيث صلته بأشكال الجريمة الأخرى التي تتطلب مزيدًا من البحث من وجهة نظركم، وما هي الثغرات في مستوى المعرفة أو الفهم التي يمكن معالجتها في سبيل تيسير مكافحة هذه الجرائم؟

لا يوجد معلومات في هذا الشأن.

(ب) التدابير الرامية إلى التصدي للفساد المرتبط بغيره من أشكال الجريمة

٨. هل اعتمدت حكومتكم أو استخدمت أي تدابير على الأصبغة الوطنية أو الإقليمية أو المحلية ترمي إلى منع الفساد المرتبط بغيره من أشكال الجريمة؟ نعم/لا.

أ. إذا كانت الإجابة بـ(نعم)، يرجى توضيح ذلك. ويمكن أن تشمل التدابير ما يلي:

- الضمانات في قطاعات محددة (مثل إنفاذ القانون، وعبور الحدود، والهجرة، والاستخبارات والأمن، والمشتريات، والمسؤولين المحليين).
- وضع استراتيجيات وسياسات وخطط عمل على الصعيدين الوطني أو القطاعي تتناول تحديدًا علاقة الفساد بغيره من الجرائم.
- إنشاء أطر مؤسسية مخصصة.
- قواعد محددة أو مدونات سلوك أو معايير للشفافية والنزاهة للموظفين العموميين الأكثر عرضة لخطر التورط في الجرائم والفساد.
- نظم للإفصاح عن الموجودات والمصالح الخاصة.
- آليات الرقابة، مثل أنظمة الموافقة الداخلية لتجنب عقد اجتماعات فردية.
- ضوابط إصدار التأشيرات وتصاريح العمل وتراخيص الأسلحة النارية.
- استخدام الأدوات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمنع (أو كشف) مثل هذه الجرائم.
- تدابير لتوعية ومنع الموظفين العموميين المعرضين للفساد وغيره من أشكال الجريمة.

## هيئة الرقابة ومكافحة الفساد

أخرى.

٩. هل اعتمدت حكومتكم أو استخدمت أي تدابير ترمي إلى كشف الفساد المرتبط بغيره من أشكال الجريمة الأخرى والتحقيق فيه وملاحقة مرتكبيه قضائياً؟ نعم/لا.

أ. إذا كانت الإجابة بـ(نعم)، يرجى توضيح ذلك. ويمكن أن تشمل التدابير ما يلي:

تشريعات تجرم جميع أشكال الفساد المتصلة بأنواع الجريمة الأخرى.

تشريعات تنص على مسؤولية الشخصيات الاعتبارية عن دورهم في الفساد

المرتبط بغيره من أشكال الجريمة.

تدابير لتحديد هوية المالك المستفيد الحقيقي للشخصيات الاعتبارية.

أساليب التحري المتخصصة.

تعزيز الأطر المؤسسية، بما في ذلك إنشاء هيئات مخصصة (مثل الهيئات المكلفة بتحديد علاقة الفساد بغيره من الجرائم)، أو فرق عمل أو آليات تنسيق بين السلطات المعنية بالفساد وبغيره من الجرائم.

بناء القدرات، بما في ذلك التدريب الموجه والتعلم من الأقران للسلطات المعنية.

تدابير لكشف الموجودات المتأنية من جرائم متصلة بالفساد، أو مصادرتها، أو تتبعها، أو حجزها (وإعادتها عند الاقتضاء).

آليات لمعالجة دور مراقبو المعلومات (أي المهنيين الماليين، أو القانونيين، أو المحاسبين، أو غيرهم من المهنيين ذوي الصلة) في إحالة عائدات الفساد وبغيره من الجرائم.

التدابير الرامية إلى تشجيع حماية أو مشاركة الجهات الفاعلة من خارج القطاع العام، بما في ذلك:

آليات الإبلاغ والحماية القانونية والحوافز الرامية إلى تشجيع الأشخاص

على الإبلاغ عن الفساد وبغيره من الجرائم.

○ تدابير لحماية الضحايا والشهود والمجرمين المتعاونين.

○ التدابير الرامية إلى ضمان التحقيق في أعمال العنف المرتكبة ضد الصحفيين

والجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي يرتبط نشاطها المهني بالفساد المرتبط

بجرائم أخرى ومقاضاة مرتكبيها.

أخرى.

١٠. هل اعتمدت حكومتكم أو استخدمت أي تدابير ترمي إلى تيسير التعاون الدولي والتبادل السريع

للمعلومات في الحالات التي تربط بين الفساد وبغيره من أشكال الجريمة؟ نعم/لا.



## هيئة الرقابة ومكافحة الفساد

أ. إذا كانت الإجابة بـ(نعم)، يرجى توضيح ذلك. ويمكن أن تشمل التدابير ما يلي:

- تنفيذ المساعدة القانونية المتبادلة بالوسائل الرقمية.
- التدابير الرامية إلى تعزيز كفاءة آليات تسليم المجرمين.
- استخدام قنوات أو شبكات الاتصال الإلكترونية.
- استخدام التحقيقات المشتركة أو المتوازية أو التبادل الثنائي للقدرات والخبرات في مجال التحقيق في جرائم الفساد المرتبطة بأشكال أخرى من الجريمة وملاحقة مرتكبيها.
- التعاون مع الدول أخرى، أو الهيئات متعددة الأطراف، أو الدولية، أو الإقليمية للتصدي للفساد المرتبط بغيره من أشكال الجريمة.
- الانضمام إلى المعاهدات والاتفاقات الثنائية أو الإقليمية أو المتعددة الأطراف.
- أخرى.